

ملخص الانجازات والمعوقات

لعام 2010

فلسطين

وزارة الزراعة-ة

إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2010- 2020م

رؤيتنا

تنمية زراعية مستقرة ومستدامة و مقاومة توفر المتطلبات وتحقق التميز.

رسالتنا

تعزيز دور القطاع الزراعي في الوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة، واستغلال أمثل للموارد، وتحقيق الأمن الغذائي وتطوير الاقتصاد الزراعي المقاوم والمساهمة في تحسين نوعية حياة المزارعين .

أهدافنا الإستراتيجية

- ١ - الحفاظ على مصادر المياه وزيادة العائد من الوحدة.
- ٢ - حماية الأرض الزراعية وزيادة العائد من الوحدة.
- ٣ - توفير مستلزمات الإنتاج.
- ٤ - تحقيق الأمن الغذائي في بعض المحاصيل الإستراتيجية ب الاستثمار علي فاتورة الاستيراد.
- ٥ - تحسين مستوى دخل المزارع.
- ٦ - خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- ٧ - تحسين الجودة والقدرة التنافسية.
- ٨ - ربط القطاع الزراعي بالصناعي.
- ٩ - تنمية الثروة الحيوانية والسمكية.
- ١٠ - تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات.

مقدمة

لقد تأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الزراعي خاصة بالوضع الجيوسياسي المعقد الناتج عن اتفاقية أوسلو في العقدين الأخيرين . هذا الوضع تميز بعدم الاستقرار السياسي وعدم التواصل الجغرافي المتمثل في سيطرة إسرائيل على الحدود والمعابر وتجزئة الأراضي الفلسطينية إلى كانتونات معزولة وبالتالي سيطرتها على مفاصل الاقتصاد الفلسطيني ، مما أدى إلى وجود اقتصاد فلسطيني مشوه تابع بالمطلق للإرادة والقرار الإسرائيلي.

بدوره كان القطاع الزراعي أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً نتيجة هذا الوضع اللايقيني مما أضعف قدرة صانع القرار الفلسطيني على وضع خطط إستراتيجية قابلة للتنفيذ وبالتالي عانى القطاع الزراعي من تراجع مستمر في قدرته التنافسية بالنسبة لدول الجوار نتيجة الارتفاع المستمر في تكلفة الإنتاج من مياه وعمالة ومدخلات إنتاج. إضافة لذلك تميز هذا القطاع بهشاشة ملحوظة تعرضه للاكسار أمام مخاطر سياسية واقتصادية وطبيعية متداخلة ومستمرة.

لذلك وللصمود أمام هذه الحالة بل والخروج منها، كان لا بد من مراجعة كافة أدبيات القطاع الزراعي وتحديد أولوياته نحو تبني إستراتيجية مقاومة للاقتصاد الزراعي الفلسطيني تساعده على الصمود أمام تحديات كبيرة وعديدة. فكان لا بد من حسم الجدل السائد حول أولويات القطاع الزراعي تشجيع محاصيل تصديرية مستهلكة للماء أو دعم محاصيل موجهة للسوق المحلي تساهم في زيادة الاكتفاء الذاتي وتحسين الأمن الغذائي. ومن هنا كان لا بد من إعادة هيكلة القطاع الزراعي وتغيير نمط الإنتاج والاتجاهات السائدة.

هذه الهيكلية تستهدف أساساً تقليل الفجوة الغذائية وتشجيع المنتج المحلي وتبني إدارة مستدامة للموارد الطبيعية. من خلال إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ التي أعدتها وزارة الزراعة وبالتعاون مع كافة الجهات المعنية.

أولاً: التحديات:

- تمت هذه الاجازات في ظل الكثير من التحديات السياسية والمؤسسية والطبيعية والتي كان أهمها:
1. إغلاق كامل ومستمر لقطاع غزة منذ عام ٢٠٠٥ أدى إلى صعوبة التواصل مع العالم الخارجي على جميع المستويات، التسويق، تبادل الخبرات، مدخلات الإنتاج.
 2. تدمير ممنهج تعرض له القطاع الزراعي من خلال الاعتداءات والتجريفات المستمرة.
 3. اتفاقية باريس الاقتصادية الجائرة وعدم القدرة على تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الدول العربية والأوروبية بسبب الحصار.
 4. غياب لبعض المؤسسات وانقطاع التواصل مع الضفة الغربية.
 5. ندرة الموارد الطبيعية وزيادة الطلب على الغذاء خاصة مع ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء.
 6. نقص حاد في المعلومات في ظل غياب الجهاز المركزي للإحصاء خلال الفترة الماضية.

ثانياً: الانجازات حقائق و أرقام:

لعل من أهم انجازات وزارة الزراعة في هذه الظروف الصعبة خاصة بعد حرب الفرقان الحفاظ على حيوية و مرونة القطاع الزراعي من خلال دعم المزارعين في ممارسة نشاطهم وضمان قدرة هذا القطاع على الاستيعاب المتواصل للعمالة الزائدة.

فرغم تراجع المساحة الزراعية المنتجة نتيجة التجريفات الأخيرة والانتهاكات الإسرائيلية إلا أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي ارتفعت من 170 مليون دولار إلى 181 مليون دولار عن العام 2009م، أي بزيادة قدرها 6%. وهذا يدل على زيادة ملحوظة في إنتاجية الوحدة الزراعية وقدرة القطاع الزراعي على التطور، كذلك استطاع هذا القطاع أن يحافظ على قدرته في استيعاب العمالة الزراعية برغم من انخفاضها الطفيف من 11% إلى 9.6% من عدد العاملين الإجمالي حيث بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي سنة 2010م حوالي 58 ألف عامل وبلغ عدد ساعات العمل الزراعي 40 ساعة عمل إسبوعياً للعامل و 24 يوم عمل شهرياً ومتوسط أجره ساعة العمل الزراعي 3-8 شيكل.

إضافة لذلك حققت الوزارة انجازاً مهماً في سد العجز في محاصيل رئيسية مثل البصل والبطيخ والليمون والجزر، حيث زادت المساحة من 20 ألف دونم إلى 27 ألف دونم، بزيادة إنتاج قدرها 20 ألف طن عن العام 2009م، هذه الزيادة كانت نتيجة تشجيع الوزارة للاستثمار الخاص من خلال سعيها إلى تقليل المخاطر الاقتصادية المتعلقة بانخفاض الأسعار حيث منعت الوزارة دخول نفس المحاصيل من الجانب الإسرائيلي لصالح المنتج المحلي.

وعلى صعيد التمويل فقد ساهم القطاع الخاص بقيمة 68 مليون دولار في مصادر التمويل للقطاع الزراعي لسنة 2010م أي بزيادة قدرها 18 مليون دولار عن المتوقع، كذلك ساهم القطاع الأهلي بقيمة 40 مليون دولار أي بزيادة 10 مليون دولار.

ولم يقتصر دور وزارة الزراعة على الأمور الإنتاجية الكمية فقط بل تجاوزها إلى مجالات أخرى كإقامة متعددة كان أهمها تعزيز ثقافة المواطن بأهمية الزراعة و البيئة من خلال سلسلة ندوات تلفزيونية وحلقات إذاعية،

أيضاً شاركت الوزارة في عشرات الأيام العلمية والإشراف على الكثير من رسائل الماجستير بالتنسيق مع الجامعات المحلية.

أما عن مساهمة القطاع الحكومي فلم تصل إلى الحد المطلوب حيث بلغت 5.5 مليون دولار رغم مساهمتها في إمداد تمثلت في رواتب المرشدين وتوفير 175 ألف جرعة لقاح بيطري في ظل ظروف صعبة للغاية، وإمداد المزارعين بـ 150.000 شتلة.

أهم الإنجازات:

1. الحفاظ على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي:

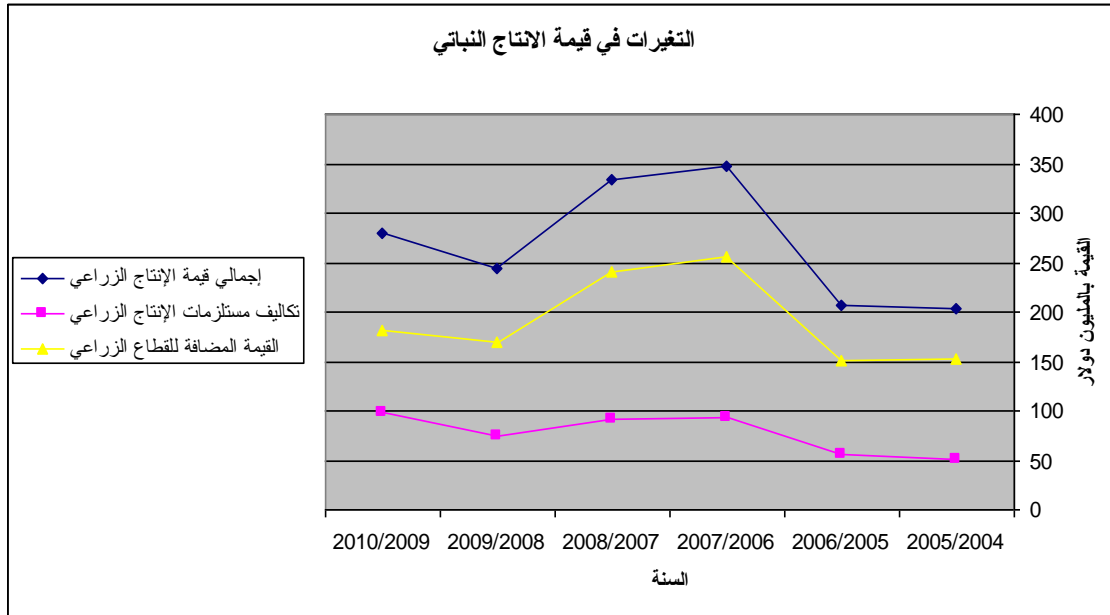
رغم كل الصعوبات والمخاطر التي تعرض ويتعرض لها القطاع الزراعي نتيجة للحصار والانتهاكات الاسرائيلية إلا أن نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي على مستوى فلسطين حققت زيادة بنسبة نصف بالمائة حسب الجدول الآتي:

*2010	2009	2008	2007	2006	2005	النشاط الاقتصادي
350	274	213	252	240	236	الزراعة وصيد الأسماك
5268	4520	4640	4536	4322	4560	الناتج المحلي الإجمالي GDP
446	574	717	513	398	337	صافي الدخل من الخارج
5714	5094	5357	5048	4720	4897	الدخل القومي الإجمالي
6.64	6.06	4.58	5.56	5.56	5.18	مساهمة الزراعة في GDP

وفي قطاع غزة بلغت قيمة الإنتاج الزراعي للعام 2010م حوالي 279942 ألف دولار بنسبة زيادة قدرها 32% عن العام الماضي نتيجة جهود ماضية للتغلب على آثار الحرب المدمرة في نهاية عام 2008م بداية 2009م.

فقد ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي في عام 2010 عن عام 2009 من 244000 ألف دولار إلى 279942 ألف دولار بعد سنوات من التراجع.

كما يوضحه الشكل التالي:



2. مشاركة القطاع الزراعي في الاكتفاء الذاتي وتقليل الفجوة:

1- الإنتاج النباتي:

- حافظت الوزارة على المساحة الكلية المزروعة رغم التدمير الكبير للأراضي الزراعية بعد حرب الفرقان والذي اشتمل تدمير 17000 دونم حيث قامت الوزارة بزراعة 6750 دونم لم تثمر بعد كما يوضحه الجدول التالي:

التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية
بالنسبة للمساحات المزروعة بالدونم 2004-2010م.

المتغير	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	*2010/2009
المساحة المزروعة الكلية	167947	176104	171607	160613	170012	**152621
مساحة أشجار الفاكهة والحمضيات	57445	57904	59928	59828	53786	38589
مساحة الخضراوات*	52562	55730	51117	46231	63938	71694
مساحة المحاصيل الحقلية	57483	61740	60142	54150	51885	42038
مساحة أزهار القطف والنباتات العطرية	457	730	420	404	403	300

- المساحة المذكورة تشمل المساحة المثمرة ولم تضاف إليها المساحات المزروعة حديثاً والتي لم تثمر بعد وازدادت المساحة الزراعية بما تم تقديره بحوالي 6750 دونم، كانت الفواكه على رأسها خاصة الزيتون والنخيل واللوزيات وفي نفس الوقت تناقصت المساحات المزروعة بالفلنسيا والتي تناقصت بحوالي 2000 دونم وازدادت مساحة الحمضيات مسهلة التقشير بحوالي 1000 دونم.

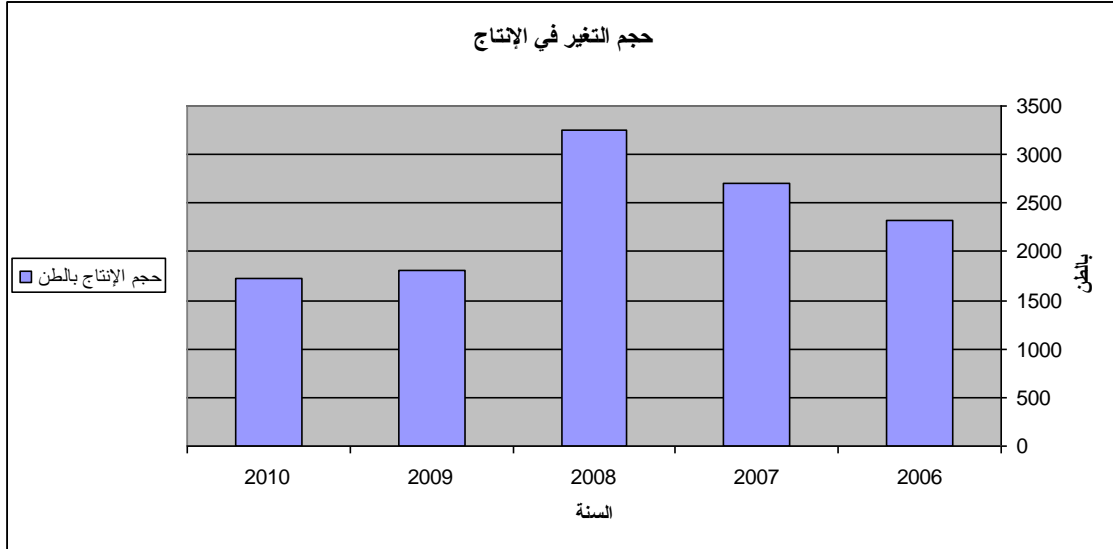
- اهتمت الوزارة بتشجيع زراعة محاصيل الاكتفاء الغذائي التي بها عجز في السوق المحلي من خلال التنبؤ بالاستهلاك و الإنتاج حيث زاد إنتاج هذه المحاصيل بمعدل ١٢٤% من 2006م إلى 2010م كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين زيادة المساحات من السلع التي بها عجز في الإنتاج والكمية المنتجة من المساحات المثمرة:

سنة 2010		سنة 2006		المنتج
إنتاج/ طن	مساحة/ دونم	إنتاج/ طن	مساحة/ دونم	
23145	8325	12000	4000	بصل
5400	2700	3000	1300	جزر
30000	6000	12000	3300	بطيخ
7644	2548	1800	500	شمام
950	390	400	140	قرع
7000	3700	4000	2000	ليمون
7000	3800	3000	2000	حمضيات سهلة التقشير

2- الثروة السمكية:

رغم تراجع كميات الصيد بشكل عام والأسماك العائمة الزرقاء بشكل خاص وخصوصا السردين ة وذلك بسبب الحصار البحري المفروض والملاحقة المستمرة للصيادين إلا أن الوزارة ركزت اهتمامها على الاستزراع السمكي في المياه المالحة والعذبة حيث تضاعفت كمية الإنتاج إلى 350 طن أي ما يعادل 20% من قيمة الإنتاج الكلي (بواسطة الصيد) وبزيادة 100 طن عن العام الماضي.



3- الإنتاج الحيواني:

- شجعت الوزارة الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني من خلال زيادة التنسيق مع الجمعيات وتركيز الإرشاد وتوفير التحصينات.
- عملت الوزارة مع قطاع المزارعين والجمعيات الأهلية على زيادة عدد الأبقار والأغنام رغم نفوق الكثير منها بعد الحرب على غزة (حرب الفرقان)
- سرعة الاستجابة لزيادة الاستهلاك على اللحوم البيضاء في ظل ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء وتدمير عدد كبير من مزارع الدواجن وذلك من خلال زيادة عدد الدجاج اللاحم من ٢٢ مليون دجاجة إلى ٢٦ مليون أي زيادة بنسبة ٨.٤% عن العام الماضي. مما أدى إلى انخفاض متوسط سعر الكيلو من ١٣.١٤ شيكل خلال العام ٢٠٠٩ إلى ١٠.٩٣ شيكل خلال العام ٢٠١٠.
- ساعدت الوزارة على استعادة إنتاج قطاع البيض بعد تدمير جزء منه بعد حرب الفرقان حيث زاد الإنتاج من ٢١.٦ مليون بيضه إلى ٣٣ مليون بيضه مما أدى إلى انخفاض سعر الكرتونه من ١٤ شيكل عام ٢٠٠٩ إلى ١٠.٢ شيكل عام ٢٠١٠.
- زيادة ملحوظة في عدد خلايا النحل

الجدول التالي يوضح المتغيرات في أعداد الماشية والطيور وخلايا النحل

المتغير	2005/200	2006/200	2007/200	2008/200	2009/2008	*2010/200
	4	5	6	7		9
أعداد الأبقار	6212	5986	5307	4509	3200	3979
أعداد الأغنام	60720	56991	57618	49740	59021	57575
أعداد الماعز	11886	11536	12528	11270	11700	12186
أعداد الدجاج اللاحم (ألف طير)	16015	13287	10426	12700	9422	19845
أعداد الدجاج البيض (ألف طير)	746	888	808	700	594.99	750
أعداد خلايا النحل	17995	17497	15464	15035	16855	18000

3. إدارة ملف الأضرار بالكامل:

تم إحصاء جميع المساحات المدمرة والمتضررة نتيجة حرب الفرقان والانتهاكات المتكررة وقد بلغت قيمة الخسائر الزراعية حوالي 173 مليون دولار ثم التدخل والتنسيق مع الجمعيات الأهلية في غزة مشاريع تقدر قيمتها بـ 39 مليون دولار لإعادة تأهيل البيئة التحتية للقطاع الزراعي وتعويض المزارعين. وصل عدد المتضررين حسب المناطق:

صيادين	مزارعين / متعاقدين	المنطقة/ عدد المتضررين
26	2814	شمال غزة
48	2588	غزة
30	386	وسطى
39	1586	خان يونس
19	678	رفح

الجدول التالي يبين إجمالي المشاريع وحجم التدخلات المالية لهذه المشاريع للعام 2010 والتي مولت من جهات دولية بواسطة المنظمات الأهلية وبتنسيق من وزارة الزراعة:

نوع النشاط	العدد	الوحدة	المستفيدين	قيمة التدخل بالدولار
١. مشاريع الإنتاج النباتي				
شبهات ربي واشتال فواكه	6000	دونم	2521	2,564,000
شبهات ربي أشتال خضار	10000	دونم	3000	11,154,157
تأهيل دفيئات زراعية	2370	دونم	2370	□□□□□□□□
محاصيل حقلية	2400	دونم	502	601,700
تركيب دفيئات	215	دفيئة	815	2,730,000
نايلون حراري	50	دونم	50	318,400
خدمة أشجار	2200	دونم	450	357,249
المجموع	21035	دونم	9258	\$ 20,132,706
٢. مشاريع الإنتاج الحيواني				
أبقار	286	بقرة	151	750,000
أغنام	2260	رأس	1039	899,000
أعلاف وأدوية بيطرية	1000	طن	2757	1,424,676
خلايا نحل	410	خلية	195	100,000
دواجن	640,000	دجاجة	300	1,140,000
مستلزمات مراكب صيد وشباك	1500	مركب	1500	779,459
استزراع سمكي	59	بركة	59	80,000
المجموع			6001	\$ 5,173,135
٣. مشاريع البنية التحتية				
برك لتجميع مياه الأمطار	684	بركة	684	906,000
آبار مياه زراعية	62	دونم	62	1,561,400
سلة خضار	33000	سلة	2000	1,482,058
دورات تدريبية	1546	دورة	1546	968,078
طرق زراعية	185	كم	2000	1,450,000
خلق فرص عمل	4000	عامل	4000	3,455,500
إنتاج كمبوست	2000	طن	0	200,700
حدائق منزلية	2800	حديقة	2800	1,051,700
مشاريع صغيرة	3000	مشروع	3000	3,040,500
المجموع			16542	\$ 14,115,936
الإجمالي		31801	مزارع	\$ 39,421,777

ثالثاً: المعوقات التي واجهت القطاع الزراعي ووزارة الزراعة:

إضافة إلى المشاكل المزمنة التي يعاني منها القطاع الزراعي والتي تتمثل في ندرة الموارد وملوحة المياه وتفتت الملكية تميز العام 2010 بالمعوقات التالية:

أولاً: معوقات سياسية

1. عدم وجود دولة مستقلة تسيطر على حدودها ومواردها ومعترف بها دولياً إضافة إلى مقاطعة حكومة غزة من المجتمع الدولي والدول العربية أدى إلى غياب التعاون الدولي والإقليمي وبالتالي غياب الدعم المباشر و دعم مشاريع البنية التحتية
2. استمرار الحصار المطبق منذ سنوات على قطاع غزة أدى إلى:
 - منع التصدير نهائياً باستثناء ٥٠ طن فراولة و ١٣ مليون زهرة مما أدى إلى خسارة ٤٠ مليون دولار.
 - عرقلة دخول مستلزمات الإنتاج الزراعي ومنع استيراد كثير من معدات الصيد والمعدات الالكترونية، والمواد الكيميائية أدى إلى:
 - عرقلة العمل في كافة القطاعات المهمة مثل قطاع الصيد البحري والاستزراع السمكي والإنتاج الحيواني - زيادة أسعار مدخلات الإنتاج نظراً لارتفاع تكاليف النقل.
 - منع حركة الأفراد وكوادر الوزارة مما أعاق التعاون الفني مع الخارج خاصة في مجال الأبحاث العلمية والتدريب الخارجي.
3. كثرة الاعتداءات الإسرائيلية وتجريف أراضي زراعية واسعة وخاصة الحدودية منها، وإنشاء مناطق عازلة أدى إلى خسارة كبيرة ناتجة عن عدم زراعة هذه الأماكن وفقدان مناطق رعية مهمة

ثانياً: معوقات مؤسسية و مالية

1. ضعف المؤسسات الحالية نتيجة للوضع السياسي القائم.
2. غياب التنسيق بين شطري الوطن
3. نقص كبير في المعلومات نتيجة غياب عمل الجهاز المركزي للإحصاء من جهة وفقدان المعلومات للسنوات الماضية.
4. نقص في الكادر البشري المدرب خاصة في إعداد السياسات والعمل على الأجهزة المخبرية المتطورة.
5. ضعف دور القطاع الخاص
6. عدم وجود بنية تحتية مناسبة من مباني ومعدات وأجهزة ومحطات فرز وتعبئة
7. عدم توفر أجهزة للمختبرات بما فيها مختبر وقاية النبات، مختبر البيطرية، مختبر المياه، مختبر زراعة الأسجة.
8. تكرار انقطاع التيار الكهربائي مما أدى إلى إلحاق أضرار بالغة في مزارع الاستزراع السمكي.
9. نقص التمويل اللازم لتنفيذ كثير من المشاريع ضمن الخطة التنموية.

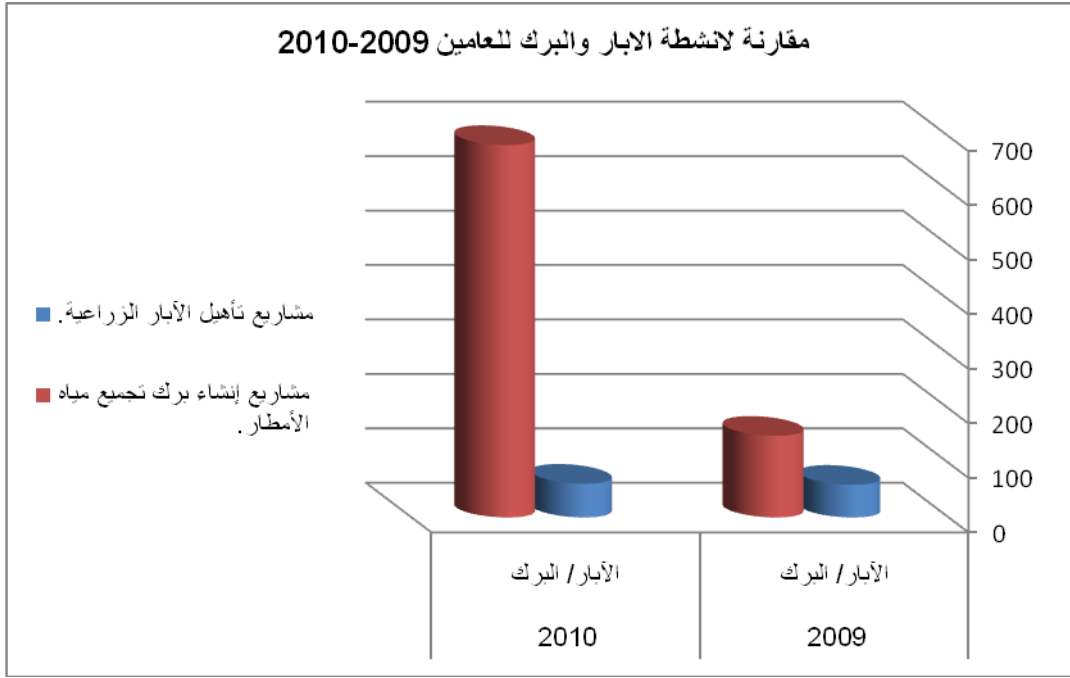
١٠. ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي نتيجة المخاطرة الكبيرة

ثالثاً: معوقات فنية

١. محدودية الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) وزيادة الاستهلاك
٢. تفتت الملكية الزراعية.
٣. الزيادة المستمرة في ملوحة المياه لا تناسب كثير من الأصناف الزراعية.
٤. تذبذب الأمطار وقلتها على مدار العام
٥. إدخال مبيدات زراعية منخفضة الفعالية والكفاءة نتيجة لعدم وجود فحص جودة المبيدات مما أدى إلى عدم نجاعة المبيدات وتفاقم بعض الأمراض.
٦. عدم استقرار الأسعار خاصة أسعار الدواجن والماشية أدى إلى تعرض المربيين للخسارة

ملحق

الأشكال البيانية التي توضح الفرق بين الانجازات عام 2009 وعام 2010:
الشكل الأول:



الشكل الثاني:

